ديداكتيك الدّرس اللغويّ بالتعليم الثانوي: نحوَ إرساء مضامين لسانيّة مُتجدِّدة

د. لحسن عبود
باحث في اللسانيات، حاصل على الدكتوراه في اللسانيات.
جامعة محمد الخامس، الرباط
https://orcid.org/0009-0000-8509-0348
lahceniboud@gmail.com
المملكة المغربية

الملخص:

نطرح في هذا المقال أسئلة جديدة تتعلق بالمعارف في اللغة العربية، وخصائصها الصرفية والتركيبية والدلالية، وسنقدم عنها أجوبة مُبسّطة قابلة للنقل الديداكتيكي، بعضها لا يتفق مع بعض المسلمات المتداولة في الأدبيات النحوية القديمة واللسانية الحديثة، منها: اختلاف الآراء حول رتبة المعارف في اللغة العربية، فرغم الإقرار بهذا الاختلاف؛ نَنْحى مَنْحى سيبويه لأنه هو الرأي المرجّح دون أن نعيد النظر فيه. والحقيقة؛ أن حاجة العلم إلى الاكتمال، تقتضي تجاوز الرأي، لا اتّباعه. ومنها أيضا؛ تصنيف الموصولات واسم الإشارة ضمن المبهمات والمعارف في نفس الآن، دون توضيح سبب إبهامهما. وتصنيفهما أسماءً مع أنهما ضمائر. كما اختلف النحاة أيضا؛ حول أصل التعريف في الموصول "الذي"، بين قائل بأنه يُعرَّف بالصلة وقائل بالألف واللام. بالمقابل، يُبعد التحليل الموضوعي كِلا الرأيين. كما أن تصنيف النكرة المقصودة ضمن المعارف لا زال يفتقر إلى تحديد السّمة التي تجعلها معرفة رغم أنها نكرة. إن هذا التباين، وما له من امتدادات على مستويات اللسان العربي، يُقدَّم للمتعلم(ـة) باعتباره حقيقةً نهائية، في حين لا زال يفتقرُ إلى التفسير الكافي.

الكلمات المفتاحية: ديداكتيك اللغة العربية، الدرس اللغوي، اللسانيات الحديثة، النقل الديداكتيكي، التعليم الثانوي

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Didactics of Language Studies in Secondary Education: Towards Establishing Modern Linguistic Content

Abstract :

This article opens a new dialogue on the morphological, syntactic, and semantic properties of Arabic definites, offering simplified frameworks tailored for didactic transposition. The study challenges long-standing axioms in both classical and modern linguistics, specifically the uncritical adherence to Sibawayh's hierarchy of definites a classification often followed without necessary re-evaluation. Furthermore, the paper disputes the contradictory labeling of demonstratives and relative pronouns as both ambiguous and definite, arguing that they function as pronouns rather than nouns. It also provides an objective critique of the source of definiteness in al-ladhī and the ambiguous status of the intended indefinite (Specific Indefinite). These theoretical gaps, typically presented to students as settled truths, demand a more rigorous linguistic explanation and a departure from mere imitation toward scientific completion.

Keywords: Arabic language didactics, linguistic lesson, modern linguistics, didactic transposition, secondary education

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

يحتلّ الدرس اللغوي مكانة مركزيّة في منهاج اللغة العربية بالسلك الثانوي، بمستوييه الإعدادي والتأهيلي. فهو الدعامة الأساسية لبناء القدرات اللغوية لدى المتعلم وتطويرها. غير أنه لا زال يحصر اللغة في قوالب وصفية تركّز على مراكمة القواعد والنظر إليها كغاية، وعلى تكرار قواعد معيارية تجاوزها البحث اللساني المعاصر في مقاربة جُملة من الظواهر اللغوية، خاصة مع المنظور التوليدي الذي ركّز اهتمامه على الملكات الذهنية، والقدرة الإبداعية على توليد اللسان على المستوى الصرفي، والتركيبي والدلالي، وبذلك تجاوز التصنيف والوصف إلى صياغة مبادئ عامة. لكن الملاحظ؛ هو بقاء المستجدات اللسانية حبيسة التنظير الأكاديمي، دون أن تجد طريقها نحو الدرس اللغوي لنقله من وضع وصفي سكوني، إلى مستوى إجرائي دينامي.

وفي هذا السياق، نثير الانتباه إلى الفجوة الإبِستميّة بين البحث اللساني الحديث وواقع الممارسة الصفية، من خلال تفسير مجموعة من ظواهر الدرس اللغوي في المستويين الثانوي الإعدادي والتأهيلي، ونترك للفاعل في الميدان، تنزيلها بالطريقة الملائمة لتحقيق الكفايات المستهدفة ومستوى المتعلم، في إطار بناء مقاربة ديداكتيكية تتجاوز حشوَ القواعد نحو تمكين المتعلم من مبادئ عامة ترتكز على آليات التوليد اللغوي الذاتي، وفق رؤية إجرائية واضحة تستفيد من نتائج البحث اللساني، ونقله إلى معرفة تعليميّة.

1. ما بين اللسانيات والديداكتيك والدرس اللغوي

من المعلوم أن اللسانيات بمختلف فروعها، هي معرفة عالمة، وأن تبسيط نتائجها يحتاج إلى عملية نقل ديداكتيكي، يُحوِّل بموجبها المركب إلى بسيط والنظري إلى تطبيقي، بتوظيف مختلف المقاربات الإجرائية الهادفة إلى تيسير عملية التعليم والتعلم، وما يرتبط بهما من تبسيط وانتقاء للمفاهيم والقواعد المرتبطة بالدرس، بما يتناسب والقدرة النّمائية للمتعلم. ولن ندخل هنا في دلالة مفهوم الديداكتيك وامتداداته، كالعَقد الديداكتكي وأقطابه، والوضعية، والعائق... أو علاقته بالبيداغوجيا التي يظل شقا منها (عبود 2012: 46). فما دام المهم في نظرنا – في هذا المقال– لا يتعلق بمنهجية التدريس، بل بمحتواه الذي يتطلّب إعادة النظر فيه، فالدرس اللغوي؛ باعتباره هدفا إجرائيا– تطبيقيا، لا يمكن فصل محتواه المعرفي عن قواعد بسيطة وواضحة لتمكين المتعلم منه، وتحويله إلى قدراتٍ إجرائية تساعده على فهم بنية لغته، والتعبير عنها وبها، بشكل سليم ومنطقي.

1. 2. الدرس اللغوي بين الواقع والمأمول

من بين أهداف المقاربة بالكفايات؛ إذكاء التفكير النقدي لدى المتعلم، وتحقيقه بالجهد الأقل، وتمكينه من تجاوز التراكم المعرفي المرتبط بوضعيات ضيقة نحو كفاية ممتدة مندمجة، وقدرته على توظيف معارفه التصريحية وتفعيل قدراته الإجرائية. مما يساعده على رؤية الخاص في العام لحل وضعيات جديدة وغير مألوفة. أما الطريق إلى ذلك؛ فهو إجراء استراتيجي لتحقيق أهداف الكفاية المنشودة، يرتكز على مقاربة منهجية متّصلة بالمحتوى المُدرَّس، غير أن محتوى الدرس اللغوي لا زال تراكُميا يُعاني من كمّ هائل من القواعد الواصفة التي غالبا ما تصطدم بغياب كفاية تفسيرية. وتجدر الإشارة؛ إلى أن الأمر لا يتعلق بآليات نقل المحتوى الديداكتيكي، بل بمضمونه الذي لم يَعرِف إليه التجديد في الكتب المدرسية سبيلا، ومن الأمثلة التي سنتطرق إليها على سبيل المثال: سُلّمية المعارف في اللغة العربية والأوصاف المرتبطة بها، والتي تُلقّن في المدارس كما أراد لها

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

النحاة[1] رغم إقرارهم أنفسهم بالاختلاف حول رُتبتها، ورغم أن هذا الاختلاف له جاذبية لطرح السؤال من جديد، لا نسأل. كما سنتناول موضوع المبهمات بوصفها معارف، والتي لم تُفسّرْ لمَ هي مبهمة على وجه التحديد، وما معنى أنها مبهمة ومعارف في نفس الآن؟ ويتعلم المتعلم – كما تعلّمنا- أنها أسماء، وهي ضمائر. ويتعلم أن النكرة المقصودة معرفة، دون أنْ نفسّر لِمَ تُصنّف معرفة؛ وهي نكرة.

لقد آن الأوان للدرس اللغوي أن ينفتح على نتائج البحث اللساني بمختلف تخصصاته، وأن يجمع بين القديم والحديث، فلم يعد بمنأى عن الثورة اللسانية التي أعادت النظر في مجموعة من الظواهر اللغوية، مما يفرض التوجه نحو درس لغوي يستفيد من البحوث الحديثة لخدمة اللغة العربية، وتطوير كفاية مَنْ يعلّمها ومن يتعلمها، في سياق متجدّد، ومنفتح. وذلك لأن: الدرس اللغوي في السلكين الإعدادي والثانوي، لا يزال وفياً للتصور التقليدي –كما هو– في وضع القواعد وتصنيفها. حيث يلاحظ المتتبع للمقررات الدراسية أنه لا زال حبيس منطق النحو المعياري القديم في كل تفاصيله، وأن التجديد يقتصر غالباً على "تحديث الأمثلة" في أحسن الأحوال، دون المساس بالرؤية الوصفية لمعطيات اللغة التي يفتقر بعضها للتبرير المنطقي. مما يطرح السؤال حول مدى نجاعة هذه المقررات في تلبية احتياجات متعلم اليوم في بناء كفاية لغوية تجعل اللغة ذاتها موضوع تفكير، وإنتاج، وأداة لتنمية التفكير ذاته. كما يطرح بالمقابل، السؤال حول جدوى البحث اللساني في المغرب الذي يبدو وكأنه ترفٌ نظريّ لا يُنجز للاستثمار.

2. المعارف في اللغة العربية: نحو رؤية جديدة

نسلط الضوء على موضوع الأسماء باعتبارها قسما من أقسام الكلم، تغطي حيزا كبيرا ضمن الدرس اللغوي وما يرتبط به من تطبيقات وامتدادات في فهم نسق اللغة. وقبل تقديم الحجج الكافية لتجاوز اختلاف النحاة حول سلميات المعارف، سنخصص الحديث أولا عن الموصول الخاص الذي لا اتفاق حول أصل التعريف فيه، مما سيفسح المجال أمامنا للانتقال إلى موضوع النداء، وما الذي يمنحه رُتبة متقدمة ضمن الأسماء والضمائر؟ ومن ثمّ، سنكشف عن أفكار جديدة بفضلها سنقدّم إضاءة جديدة تتعلق بكل المعارف.

يصنف الموصول في اللغة العربية اسما، على خلاف اللغات الأخرى التي تصنفه ضميرا[2]، وقد اختلف النحاة حول أصل التعريف فيه بين قائل بأنه يُعرَّف بالصلة وقائل بالألف واللام، فتولدت عن هذا الاختلاف أفكارا بعيدة عن التحليل الموضوعي عند كلا الفريقين، واستنادا إلى تصور النحاة أخذها المحدثون، ويكررها المدرسون. وبعيدا عن كلا الرأيين، سنبين أن الموصول يستمد تعريفه من ذاته، فتعريفه سمة داخلية ملازمة له.

---

[1] نشدّد القول على أن هذا ليس تقليلاً من ما خلّفه النحاة؛ فهم علماء عصرهم بكل ما للكلمة من معنى، لكن ركود الدرس اللغوي عند حدود القواعد الموروثة يتنافى مع حركية اللغة وتطور الفكر البشري، فهناك ظواهر لا يمكن تحليلها بصناعتهم النحوية، مما يقتضي تجديداً يواكب المعرفة اللسانية الحديثة.

[2] ننبّه القارئ الكريم إلى أننا نستعمل لفظ معارف لدلالتها على العموم بدل لفظ أسماء لدلالتها على الخصوص، فكل الأسماء معارف وليست كل المعارف أسماء. ولذلك سنستعمل لفظ ضمير (Pronoun) موصول وضمير الإشارة بدل اسم (Noun) موصول واسم إشارة إذا تعلق الأمر بتحليلنا، ونحتفظ بلفظ اسم موصول واسم إشارة إذا تعلّق الأمر بقول النحاة ومن نحا نحوهم. ولفظ ضمير هو الأنسب لخصائصهما المقوليّة كما سيتضح. صحيح أن كل الضمائر تحمل بعض خصائص الأسماء، لكن الضمائر تُضمر ومنها الموصول واسم الإشارة، فالمعارف أسماء وضمائر؛ والاختلاف بينهما كبير.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2. 1. إشكال التعريف في الموصول

تعتبر صرفية 'الألف واللام' من أبرز الإشكالات في بنية الموصول، حيث اعتبرها أغلب النحاة زائدة دون تعليل زيادتها. وحجتهم في ذلك؛ عدم قبوله للتنكير، وهذا التعليل هو ما يطرح مشكلة، لأن أغلبهم يؤكد على عدم ارتباطها بالتعريف. نذكر منهم؛ (الفراء. ت207 ه/ 1955: 7. ج1، وابن جنّي ت392ه/2007: 447، وابن يعيش ت 643هـ/د.ت: 138-148. ج3)، فقد أجمعوا على أن 'الذي' أصله 'ذَا' و 'ذو'، وتعريفه يكون بالصلة. وهذا القول يتناقض مع طبيعة نسق اللغة الذي يقتضي أن الزيادة في المبنى إنْ كانت مُثبتَة، سيرافقها تحول دلالي، ولأن اللغة مصمّمة على نحو أمثل (Optimal)، تشومسكي (2000)، لتلبيّة متطلبات العقل البشري، وليست نظاما عشوائيا يسمح بالزيادة أو النقصان.

ومن جهة أخرى؛ إذا كانت 'ال' لا تفيد التعريف، فلماذا هذا الربط بين عدم تنكير الموصول بعدم جواز سقوط 'ال' التي لا تفيد التعريف؟

2. 2. الطبيعة المقولية للموصول

يدلّ الموصول في اللغات على الغائب، ويبين سلوكه التركيبي أنه "ضميرٌ يفتقر إلى مرجع سابق يُخصص إحالته، وإلى الربط بضمير لاحق يخصص دلالته"، (عبود، 2023: 268)، وهو لا يعرّف بجملة الصلة، فالصلة ليست أداة للتعريف، بل هي جملة تُخصِّصه فترفع إبهامه، وبذلك تتّضح دلالته. أما احتياجه إلى سابق يأخذ منه إحالته، فمعناه؛ أنه لا يملك دلالة معجمية إلا بواسطة اسم سابق عنه يربطه، وهذه سمات تخصّ الضمير لا الاسم، مما يعني أن تصنيفه اسما في العربية – على خلاف باقي اللغات– لا يعكس سماته النحوية والدلالية. أما بخصوص سمة التعريف، فالموصول معرّف بذاته كما تبين معطيات اللغة، سواء خارج السياق التركيبي، أو داخله، بالاستعمال أو دونه. مما يعني أن عدم تنكير الموصول لا يرتبط بإسقاط 'اَلْ' من عدمه، لأنها ليست للتعريف أصلا، وإنما هي جزء من بنيته. ولتوضيح ذلك؛ سنبحث في الأصل التاريخي للموصول، ونعمل على تفكيك سماته النحوية والدلالية، وذلك بالعودة إلى تداوله قبل النحو العربي.

2. 3. أصل الموصول ودلالته

إذا كان كتاب 'الجمل في النحو' لمؤلِّفه (الفراهيدي ت173هـ) من أقدم الكتب النحوية التي وصلتنا، فإن الطريقة التي يعرض بها للصلة والموصول –وغيرهما من ظواهر اللغة–، تؤشر على أن استعمال الموصول والصلة بالطريقة التي نوظفها اليوم في العربية المعيار، كانت سابقة بكثير عن زمن الفراهيدي، وأن وصفهُ لا يعكس تراكيب لغة عصره فقط، بل خلاصة تجارب من سبقوه أيضا. إذْ تبيّن معطيات اللغة أن الاسم الموصول خضع لتطور تاريخي قبل أن يأخذ الصورة النهائية التي نستعملها به اليوم، أي صيغة 'الذي'. وتحديدا ما يتعلق بعلاقته ب 'ال' ووظيفتها. فالفراهيدي ممّن قال أنها للتعريف، وأن "أصل الاسم الذي هو: 'ذُو'، ثم دخلت عليه الألف واللام". (الفراهيدي 1985: 161)[1]، ويتقاطع مع باقي اللغويين والنحاة في عدم قبول الموصول للتنكير، لأسباب لم يحدّدوها جميعهم. فما علة دخول 'ال' على 'ذو'؟ وما الحاجة إليها، وما وظيفتها؟ وهل فعلا هي زائدة أم نتيجة الحاجة للتعبير؟ وما دلالة 'ذو' الأصل؟ وما التغيير الذي أحدثه دخول صرفية 'ال' عليها؟

[1] الفراهيدي من قلة النحاة الذين اعتبروا أن 'ال' دخلت على 'ذو' للتعريف، وقدم شواهد من الشعر تتضمن 'ذو' بدلالة 'الذي' دون 'ال'. ونعتقد أن هاته الشواهد وهي على كثرتها في كتب النحو، هي ما دفع أغلبهم إلى الاعتقاد أن 'ال' زائدة لا تفيد التعريف، خاصة وأنها لازمة لا تنفصل عنه، إذْ لو كانت للتعريف لَانفصلت عنه وأصبح نكرة مثل الأسماء العامة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

يحمل الموصول بشكل عام، دلالة إشارية في اللغات، وهو كذلك في اللغة العربية سواء كان بصرفية 'ال' التي يقول عنها النحاة زائدة أو مجردا منها كما كان قبل دخولها. وإذا أخذنا بالاعتبار أن 'ذَا' كان يستعمل في بعض اللغات السامية للإشارة (بروكلمان 1977: 91. برجشتراسر 1994: 83)، فإننا نفترض أن الموصول تفرّع عن اسم الإشارة، ونفترض بناء على ذلك أيضا، أن هذا الانفصال لم يُفقد العنصر 'ذا' قيمته الإشارية الأصلية، بل أضاف إليه دلالة مختلفة عن السابق، مما يعني أن 'ال' ليست زائدة كما أنها ليست للتعريف.

3. حلقة الوصل بين 'ذا' الإشارية والموصولة

إن افتراض وجود علاقة بين 'ذا' الإشارية والموصول، تؤيده حجج قوية مستمدة من الشواهد الموجودة في اللغة العربية القديمة والساميات عموما، فقد كشفت النقوش العربية السابقة للعصر الجاهلي[1] على الصلة الوثيقة بين اسم الإشارة والموصول. فـــاسم الإشارة 'ذَا'، عنصر إشاري في صيغ أسماء الإشارة، وكان الموصول يكتب بالذال 'ذَا' وحدها في مجموعة من اللغات السامية (الراهب 1998: 17)، وقد لوحظ أن الاسم الموصول 'ذو' في العربية، يُقابله 'ذا' في الآرامية والأغاريتية (الراهب 1998: 98)، وكان يستعمل فيهما موصولا بدلالة 'الذي'. وتُبين كذلك النقوش العربية الجنوبية: المعينية والقتبانية والحضرمية؛ استعمال 'ذَا' للمذكر و 'ذَتْ' للمؤنث، للمفرد والمثنى والجمع. وتكشف الكتابات في العربية القديمة الثمودية واللّحْيانية والصفوية كذلك، أن الاسم الموصول هو 'ذَا' أي 'ذو'. كما أن الأسماء الموصولة "أصلها في كل اللغات السامية أسماء إشارة"، (بروكلمان 1977: 91). وقد عثرنا في هذا السياق على دليل عند ابن السراج (؟ – 316هـــ)، لكنه لم يَأخذ به هو نفسه، يقول فيه: "إن أصل الذي عند غير البصريين 'هذا'، و'هذا' عندهم أصله ذال واحدة"، [ولعدم اقتناعه بما أورده علّق بقوله] "وما قالوه بعيد جدا، لأنه لا يجوز أن يكون اسم على حرف في كلام العرب إلا المضمر المتصل". (ابن السراج، ت 316 ه/ 1996: 26. ج2). نرى أن تعليله يخالف صواب ما أورده، لأن الاحتكام إلى محددات الاسم في اللغة العربية وقواعدها بعيد عن البحث في أصله، كما أنه قيدٌ يعوق ابتعاد التحليل عما هو متداول على الألسن، ولكون النحاة كانوا يصفون معطيات اللغة العربية بما هو متوفر لديهم منهجيا، دون أن يحضر عندهم النظر لأصول المفردات وعلاقتها المحتملة بلغات أخرى، ولكون تحليلهم كان يستبعد البعد التطوري للغة وما قد يلحقها من تغييرات صرفية وتركيبية، ودلالية وأصواتية، فإن رفض ابن السراج لِما رواه بنفسه عن الكوفيين، ينسجم مع المنظور الذي كان سائدا. بل شكّل له كل ذلك أرضية ليضيف: "إني لا أدفع أن 'ذا' يجوز أن يستعمل في موضع 'الذي' فيشار به إلى الغائب ويوضح بالصلة، لأنه نقل من الإشارة إلى الحاضر إلى الإشارة إلى الغائب" (ابن يعيش. م س. ص139). إن هذا النقل الذي استبعده ابن السراج، يشكل جوهر العلاقة بين اسم الإشارة والموصول، كما سيتضح.

ومن الظواهر اللغوية التي كشفت عنها تلك النقوش، أن "الموصول 'ذا' في الفينيقية يقابل 'الذي' في العربية، "وكان يستعمل دون سمتي الجنس والعدد، (الراهب 1998: 97)، ونجد لهجة طيء في العربية احتفظت باستعمال 'ذو' بدلا من 'الذي' (ابن مالك ت 672/ د ت. ص8)، وهو اسم واحد يوظّف للمفرد والمثنى والجمع، المذكر والمؤنث" (المكودي ت807 هـــ/1986: 24).

[1] تعدّ النقوش الثمودية والصفوية واللّحيانية أقدم النقوش العربية السابقة للعصر الجاهلي بألفيْ عام، منقوشة بالخط الكنعاني، والكنعانية هي إحدى أخوات العربية، فكلتاهما تعودان افتراضا إلى اللغة السامية الأم (Proto Semitic) إلى جانب لغات أخرى مثل العبرية والأكادية والآرامية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تتطابق هذه المعطيات من بين أخرى مع بعض ما أشار إليه النحاة، البارز فيها استعمال الموصول مجردا من 'ال'. مثل: "ذا، وذو، وذين". فقد نقل السامرائي عن ابن مالك أنه قُرئ: {صِرَاطَ ذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ}، دون 'ال'. ويفترضُ أن 'ذا' وحده اسم موصول كما قال الكوفيون، وما يؤيد ذلك في نظره هو أن الدال المهملة في السريانية هي اسم موصول (السامرائي 1983: 130). ثم استُعمل بـــ 'ال' مثل: "الّذِ بكسر الذال، والّذْ، بإسكانها والذيُّ بتشديد الياء". (ابن منظور .ت 711هـــ/ ج 5. ص245. ابن السراج. ص 263). ويقول الأخفش بخصوص استعمال الموصول مفردا للدلالة على الجمع: أن "الذي حكمه حكم 'مَنْ' في أن يكون للمفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد". (السامرائي 1983: 131).

إن الشواهد اللغوية على أن "ال" في الموصول مُستحدثة، كثيرة، وأن الموصول 'الذي'؛ خضع لتغيرات قبل أن يستقر على هذه الصيغة. وسنبرهن، على أن الاسم الموصول تولّد من اسم الإشارة، وأنه انقلب مع دخول 'ال' موصولا مما سيمنحه دلالة إضافية حملتها 'ال' لأصله الإشاريّ. ولإبراز ذلك، سنحلّل البعد الدلالي للصرفية 'ال' في اللغة العربية، وسنكشف عن وظيفتها التركيبية كأداة تعريف في العربية لها دلالة إشارية، تحمل سلوكا تركيبيا- دلاليا مماثلا في باقي اللغات. فما الذي يميز الخاصية الإشارية للموصول عن اسم الإشارة؟ وما الذي أضافته 'ال' على اسم الإشارة الأصْل؟ وما الحاجة إليه؟

3. 1. العلاقة بين 'ذا' الإشارية والموصولة

عرَّف ابن هشام اسم الإشارة بأنه ما دل على مسمى أو أشار إليه، كـــ "ذا وذان في التذكير، وذي وتي وتا وتان في التأنيث... فلما نشير مثلا إلى زيد، نقول: 'هذا'. فتدل 'ذا' على ذات زيد وعلى الإشارة لتلك الذات. (ابن هشام، ت 761هـــ/ 2001: 78). يُستفاد من هذا أن: 'هـــ' للإشارة، و 'ذا' للدلالة على المشار إليه نفسه. أي أن 'الهاء' للتنبيه فقط، وهذا ما تؤكده جل الدراسات المقارنة بين الساميات (الراهب 1998: 97). والتنبيه إلى الشيء يتطلب حضوره زمن الإشارة إليه.

وإذا استبدلنا 'الهـــاء' ب 'ال' فإنه يتحقّق الاسم الموصول 'الذْ'، وتبرز الشواهد اللغوية هاته الصيغة للموصول (ابن منظور. م. س. ص 245). وإذا أخذنا في الاعتبار أن 'ذا' وحدها، تحمل الدلالة على 'كيّان'، وقد استعملت للإشارة إليه، فإن هذه الدلالة تظل حاضرة في بنية الموصول إلى جانب 'ال' لما نستبدل 'هاء التنبيه' بالأداة 'ال'. وإذا وضعنا في الاعتبار أيضا؛ أن 'ال' للتعريف في اللغة العربية، وأن التعريف يتحقق بسمة الشخص كعنصر إشاري، فهذا معناه أن 'ال' تحمل هذه السِّمة. فما هي سمة الشخص التي تحملها 'ال'؟ وإذا كان 'ال' يدخل على اسم نكرة فيصبح اسما مُعرّفا كما هو معلوم، فماذا عن دخوله على 'ذا' الموصولة؟ وهل هي للتعريف أم لوظيفة أخرى؟ يتطلب الجواب عن هذه الأسئلة تفكيك سمات ضميري الإشارة والموصول، كما توضح المقارنة بين الجدولين (1،2):

الجدول (1): سمات اسم الإشارة

الصرفية	الاسم	اسم الإشارة	الشخص الثالث	السمة الدلالية
الهاء (ه) للتنبيه	ذا	هذا	سمة صرف-تركيبية	+ حضور

إذا أخذنا بقول ابن هشام أنّ: 'ذا' تدل على المشار إليه، وأن الهاء للتنبيه، فهذا يعني أن 'ذا' يكون محايدا، وأن الهاء هي التي تسِمُ اسم الإشارة بسمة الحضور لأن المشار إليه يُحتمَل أن يكون غائبا، ولكون تلك السمة مؤولة في الوجيهة الدلالية، فإن دورها حاسم في إبراز الاختلاف بين اسم الإشارة والموصول كما في الجدول (2):

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الجدول (2): سمات الاسم الموصول

الصرفية	الاسم	الموصول	الشخص الثالث	السمة الدلالية
الألف واللام (ال)	ذا	الّذْ/ الذي	سمة صرف–تركيبية	+ غياب

تَتبين حيادية 'ذا' أيضا من الجدول (2)، بدليل أنه أصبح مع صرفية 'ال' دالاّ على الغياب، وهي سمة تظهر مع 'ال' بدل 'هاء' التنبيه، فيتولّد الفرق بين الإشارة والموصول، رغم تقاطعهما في سمة الشخص الثالث[1].

وقد كشفت النقوش القديمة المشار إليها أعلاه، عن التشابه القوي بين العربية واللغة الكنعانية–الفينيقية وساميات أخرى في استعمال 'الهاء' للإشارة، وتحولها إلى 'ال' التعريف في العربية، حيث: 'ال' التعريف في بعض الساميات هي 'الهاء' كما هو الحال في العِبْريّة مع دلالة الإشارة. (الراهب 1998: 96)، فنقول في العبرية مثلا: 'هجمل'، بمعنى 'هذا الجمل'. مما يقوي فرضية أن دلالة 'ال' انْشقّت عن 'الهاء. وهو نفس الموقع التركيبي الذي ترد فيه 'ال' في العربية، والتي كانت من العناصر الإشارية سابقا في هذه اللغة، (برجشتراسر 1998: 86)، ولحدود اليوم لم تفقد ذلك المعنى. وكما يتبين من الجدولين (1،2)، أن تحولاً حصل في دلالة 'الهاء' من الإشارة للحضور إلى الإشارة للغياب مع دخول 'ال' في زمن غير محدد من تاريخ تطور اللغة العربية، لا شك سبقه تناوب عرفته الساميات فيما بينها قبل ذلك بين هاتين الصرفيتين. مما يؤكد أن الإشارة والاسم الموصول لهما جذر مشترك واحد، وما يفرق بينهما هو التصاق صرفية 'الهـــاء' ب 'ذا'، فيتحقق اسم الإشارة للدلالة على الحضور. أما التصاق الصرفية 'ال' بها فينتج عنهما الاسم الموصول للدلالة على الغياب. لتستقر دلالة 'ال' في الإشارة للغائب مطلقا وتحتفظ 'الهاء' بالدلالة على الحضور. ولأن 'ذا' كما أشار ابن هشام 'اسم للذات' و لم يحدد طبيعتها، أي أنه للدلالة على كيّان غير محدّد، فهذا يعني أن 'ذا' اسم مُحايِد، أيْ غير موسوم دلاليا، وهو ما يجعله مبهما باصطلاح النحاة.

يكشف لنا هذا التحليل، عن حلقة الوصل المفقودة بين الإشارة والموصول، فكلاهما يحملان سمة الشخص الثالث، مبهمان، ولا يفترقان إلا في الدلالة على الحضور مقابل الدلالة على الغياب. أما الدلالة على 'كِيان' فلم تتغير من ضمير الإشارة إلى الضمير الموصول، مما يعني أن ما يخلق هذه الدلالة على الغياب ليس 'ذا'، بل الصرفية 'ال'، لأن 'ذا' اسم مبهم، لما تنتقيه 'الهاء' توجّه دلالته إلى الكيان الحاضر، ولما تنتقيه 'ال' توجه دلالته نحو الغياب. ونمثل لذلك بالشكل رقم (1) كما يلي:

الشكل رقم (1): صَرْفيّة التنبيه وصرفية الألف واللام ودلالة "ذَا" الإشارية

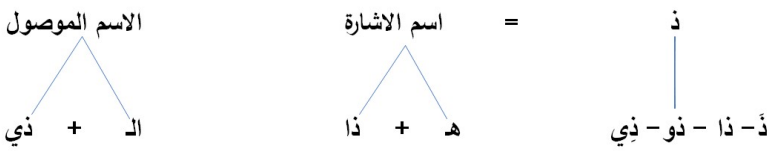

ما يميز بين الاسم 'ذا' في التمثيلين، هو الصرفية التي تسبقه. وهذا يعني أن 'ال' ليست زائدة كما ادعى النحاة، بل أوجدتها الحاجة للتعبير. فاللغة إذا كانت أوجدت وحدات لغوية للدلالة على الحضور، وبما أن كل كيان يحتمل الغياب؛ فمن اللازم

[1] يحمل الشخص الثالث وحده في اللغات القيمة [+/- حضور]، في الحضور نعبر عنه بأسماء الإشارة. أما في الغياب فنعبر عنه بالموصولات وضمير الغائب 'هو' بجنسيه وعدديه. أما باقي الضمائر فقيمتها [+حضور]. ومن مميزات اسم الإشارة: أنه يشترك مع ضمائر الشخص الأول والثـــاني في السمة [+حضور]، لكنه يختلف عنها في أن المشار إليه لا يكون طرفا في الخطاب، وبذلك يتقاطع مع الموصول، ويختلف عنه هذا الأخير بالســـمة [+غائب].

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خلق أدوات تُعبّر عن الإشارة إلى الغائب من نسق اللغة ذاتها لسدّ ثغرة التعبير عن الغياب، والأداة الأنسب كما يتبين من دلالة الموصول، هي 'الألف واللام'[1]، حيث يسلكُ ضميرا إشاريا للغائب. فكيف نبرّر أن 'ال' ضمير إشارة للغائب؟ إذا كان كذلك في علاقته مع باقي الأسماء التي يدخل عليها، فهذا يؤكد أن نشوء 'ال' في اللغة أوجدته الحاجة للإشارة للغائب[2]. ولتأكيد ذلك، لا بد من تحليل صرفية 'ال' في العربية باعتبارها أداة للتعريف، وصولا إلى تعميم هذا الافتراض على باقي اللغات.

4. 'الألف واللام' باعتبارها ضميرا إشاريا للغائب

تبين معطيات اللغة أن الصرفية 'ال' موسومة دائما ب [+غ][3]، وأن كل اسم تنتقيه لا يمكن أن يكون طرفا في الخطاب، وبما أن 'ال' ذات طبيعة اسمية، فإن السمة الدلالية [+غ]، والسمة المقولية [+اسم]، لا تجتمعان إلا في ضمائر الشخص الثالث[4]. وبما أن الضمائر تتوزع بين ضمائر حضور وضمائر غياب، فإن افتراضنا أن 'ال' ضمير إشارة للغائب، له مبرراته من العربية ومن لغات أخرى. ومن حجج هذا الافتراض، أن السابقة 'ال' تسِم الأسماء بدلالة الغياب ولا تستعمل للدلالة على الحاضر، حيث المتكلم يُخاطبُ بِـ (2) بدل (1) كما يلي:

1. *الْأُستاذ، قد أنهيتُ دروسِي.

لكون 'ال' تحمل سمة [+غ] باعتباره سمة خاصة بضمائر الشخص الثالث، يجب حذفها مع المخاطب:

2. أُستاذْ، قد أنهيتُ دروسِي.

وتكشف لنا أداة النداء هذه الحقيقة، لذلك، لا تتناسب 'ال' وأداة النداء الصريحة 'الياء'، لدلالتها على الحضور، ليس لأن 'ال' للتعريف، بل لسمة [+غ] الذي لا يتناسب مع أداة النداء الموسومة بـ [+ح]. والدليل على أن الأمر لا يتعلق بالسمة النحوية [+تع]، هو أن الاسم العلم العاري من 'ال'، يقبل النداء كما في (3)، وعدم قبول المعرف بـ'ال' كما في (1)، أو اسم العلم الحامل لها مثل (4):

3. يا محمّد.

4 أ. *يا الحُسين.

ب. الحُسيْن.

---

[1] سيتبين في ما يلي، أن ما يسمى أدوات التعريف في باقي اللغات المماثلة لِـ 'الـ' في العربية، توظّف للإشارة إلى الغائب، أو بتعبير آخر: 'التعريف بالغائب'. فـ 'ال' أحد ضمائر الغائب.

[2] يتقاطع هذا الافتراض مع أن الإشارة للحضور سابقة عن الإشارة للغياب زمنيا، بمعنى أن استعمال ضمير الإشارة سابق تاريخيا عن الموصول، للأسباب التصورية التالية: لا نقول عن (أ) كان هنا، إلا بعد أن يكون وُجد فعلا. فمن هذه الناحية: الحضور يسبق الإضمار والغياب. ومن الناحية التصورية: وجود الشيء هو ما يعطينا الانطباع الذهني على غيابه في حالة غيابه. وينسجم هذا مع تركيب اللغة، حيث تتحكم الإشارة مكونيا في الموصول، كما يبين لحن (ب) مقابل نحوية (أ): (أ) هذا الرجل الذي انتظرته. (ب) *الذي هذا الرجل انتظرته.

[3] ننبّه من الآن إلى دلالة الرموز التالية: [+ غ]: سمة غائب. [+ح]: حضور. [+ ع]: عاقل. [+تع]: تعريف. * علامة اللحن. [ال]: الألف واللام التي قد تفيد التعريف. [+/-]: احتمال إحدى القيمتين؛ موجبة أو سالبة. V: علاقة فَصل. Ø: فارغ.

[4] تجتمعان كذلك في المعرف بـ 'الـ' وهذ ما يجعله أقرب إلى الضمير غير الموسوم. مثل: الـــــرجل.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

يتضح من (1،4أ) أن النداء يتنافى مع سمة الغياب التي تتضمنها 'ال' وليس مع التعريف في ذاته كما في (3)، حيث هناك توزيعي تكاملي بين النداء وبين 'ال' وليس بين النداء والتعريف. ويجوز أن يُتوصل بالنداء إلى ما فيه الألف واللام إذا توسط بينهما اسم الإشارة فقط لدلالته على الحضور، مثل (5):

5. يا هذا الرجل. (السيوطي ت 911هـ/1987: 688. ج1).

من المعلوم أن النداء يُناسب النكرة المقصودة، لكن ليس هناك تفسير لماذا تنتقي 'ياء' النداء الاسم النكرة واسم العلم المجرد من 'ال' دون المعرف بـــ'ال'؟ فما سرّ هذا التنافر بين ياء النداء و 'ال' التعريف؟

بالإضافة إلى ما سبق، نحدّد في الجدول (3) سمات النداء و 'ال' لإبراز سرّ هذا التنافي بينهما في المركب الاسمي الواحد:

الجدول (3): أوجه الاختلاف بين سمات أداة النداء وسمات الألف واللام

الأداة	الأداة + اسم	السمة الدلالية	الشخص
ياء النداء	يا ولد	حاضر/ مخاطب	الثاني
الألف واللام	الـ ولدُ	غائب	الثالث
الياء + الـ	*يا الولد	*مخاطب: حاضر وغائب	*الثاني والثالث

يتعلق الأمر إذن، بأن 'ال' موسوم دلاليا ب [+غ]، مما يجعل "ال" لا يتوافق مع ياء النداء الموسومة ب [+ح]، مطلقا. فالنداء يحتاج سمة الشخص الثاني فضلة له، فقط، وبما أن 'ال' تحمل سمة الشخص الثالث؛ فيُستبعد أن ينتقي النداء العنصر 'ال' الذي يناقض طبيعته في سمة العدد كما يتبين من لحن: '*يا الولد' في الخانة الثانية من الجدول. فوجود سمتين نحويتين مختلفتين هما: [الشخص الثاني والثالث]، وسمتين دلاليتين متناقضتين [+ح/ +غ]، لا يمكن أن تجتمع في مكون واحد وفي آن واحد. فالنداء لا يتحقق إلا بحذف سمة [+غ] الدلالية التي تتحقق بصرفية الشخص الثالث النحوية 'ال'. كما يبين الجدول في الخانة الأولى: يا ولد.

وبناء عليه، فإن العلاقة بين النداء و 'ال'، محكومة بموجب مبدأ الثالث المرفوع (Law of excluded middle)، ومفاده أن العنصر الواحد لا تجتمع فيه خاصيتين متقابلتين في آن واحد (صلاح 2002: 18)، هما: أداة النداء للحضور 'وال' للغياب، حيث تستبعد إحداهما الأخرى. ونعبر عن هذه العلاقة صوريا بعلاقة الفصْل وفق الصياغة (6):

6 أ. النداء V ~ الْ.

ب. الْ مخصص بسمة [+غ].

تقبل الصياغة (6) التعميم على كل البنيات الموسومة ب 'ال'. لكن البنية (4) تثير السؤال التالي الذي يتطلب توضيحا: هل (4 ب) معرّف بالعلمية أم ب 'ال'؟ إذا كان معرفا بالعلمية فلِمَ 'ال'؟ وإذا كانت 'ال' مع هذا النمط من الأسماء فارغة من دلالة التعريف؛ فلمَ لا تقبل دخول النداء عليها كما في (3)؟

الملاحظ، أن الأعلام الحاملة لأداة التعريف لا تقبل دخول النداء في العربية المعيار، وهذا يقوي فرضية أنها معرَّفة ب 'ال'، لكن هذا لا يستقيم لأن الاسم لا يمكن أن يحمل تعريفين، أحدهما للعلمية والثاني ب 'ال'. فضلا عن كون هذه الأخيرة تحيل

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فقط على الغياب، غير أنه في العربية المغربية مثلا؛ يبدو – ظاهريا- أننا نستعمل النداء مع 'ال'، مقابل العربية المعيار التي لا تُجيزها بشكل واضح إلا بعد حذف 'ال' وتوظيف النداء بدلها، كما في البنيات (7) تباعا:

7 أ. أَجي اَلْحسينْ. عربية مغربية.

ب. *تعالَ اَلْحُسين. عربية معيار

ج. تعالَ يَا حُسين. عربية معيار.

للجواب عن الأسئلة الأخيرة، نرى أن (7) معرف بالعلمية وأن 'ال' ليست للتعريف. لكن 'اَل' تحمل سمتها الإشارية الدالة على الغياب بصفة ملازمة بغض النظر عن الاسم الذي تحل فيه، غير أن الطابع الإشاري لـ 'ال'، يظل كامنا في أسماء العلم ما لم يظهر عنصر مضاد لطبيعته يكشف عنه، وهو أداة النداء؛ 'الياء' تحديدا. بمعنى أن حضور 'ال' في اسم العلم يبقى تأثيره غير واضح، وأن سمة الغياب تكون غير نشطة دلاليا، خاصة وأن 'ال' عنصر غير موسوم تهيمن عليه العلمية، وما يساهم في إخفاء هذه الطبيعة الاشارية أيضا، أن أسماء العلم لا تقبل التنكير مما يغطي على الصرفية 'ال' على خلاف الأسماء العامة. لكن الأداة 'ال' تنكشف بمجرد دخول النداء عليها، فيصبح وجود 'ال' مع العلم أشبه بوجوده مع الأسماء العامة، حيث ينقله النداء من الدلالة على الغياب بالقوة، إلى الدلالة بالفعل. الشيء الذي يتطلب حذفه خاصة في اللغة المعيار مثل (7ج). مما يعني أن النداء لا يتوافق مع 'ال' في العربية المعيار، مطلقا. أما في العربية المغربية مثل: (7أ). ولغياب أداة نداء صريحة 'يا'، فليس في هذه البنية ما يدل على النداء بدلالته المحدّدة في العربية المعيار، أما وجود الحركة القصيرة فلمنع الساكنين. وتصبح طويلة إن كان المخاطَب بعيدا فنقول: يَـــــــــاَلْحسين. فطول الحركة وقصرها يرتبط بالمسافة، حيث نستعمل "يا" إذا كان المنادى بعيدا[+مسافة]، أو نائما أو شاردَ الذهن. وتتغير إلى 'اَ' [– مسافة] إذا كان قريبا. (البَطايْنة Al-Bataineh 2020:17).

يبدو أن العربية المغربية فقّرت النداء حيث احتفظت بالصائت القصير [ـــــــَـ]، والطويل [ـــــــَـــــــ] دون الصامت [ي] لتجنب توليد بنية موسومة بالحضور والغياب في نفس الآن. وحتى لو سلمنا بأن الحركة الطويلة [ـــــــَـ] و [آـــــــ]، أداتي نداء، فالنداء يتجاوز 'ال' إلى الاسم لأنه لا ينفصل عن الاسم المنادى" (البَطايْنة Al- 2020:8 Batainehh). وإذا اعتبرنا أن "السمات غير الموسومة تقبل التحييد" (الملاخ 2009: 363)، وأن 'ال' شخصا ثالثا غير موسوم[1]، وأن سمة الحضور ملازمة للنداء، فإن النداء ينتقي دلاليا الاسم مباشرة ويعمل على تَحْيِيد (Neutralization) سمة الشخص الثالث حتى لوْ تحقّقت 'ال' تركيبيا بصورة صريحة.

ينطبق هذا التحليل على أسماء العلم المعرفة بـــ'ال' في العربية المغربية دون العربية المعيار، رغم أن 'ال' جزءا من بنية الكلمة فيهما معا، فالاسم في العربية المعيار لا يتوافق مع أداة النداء كما في (4أ). وهذا يدل على قوة سمة 'ال' في العربية المعيار وعدم تأثرها بالنداء حيث لا تقبل التحييد مقارنة بالعربية المغربية. من زاوية أخرى؛ تعتبر 'ال' جزءا من اسم العلم، لأن 'ال' لو كانت للتعريف دائما، فإن كل اسم يدخل عليه 'ال' سيصبح معرفا بهذه الصرفية، وفي هذه الحالة سيكون دخول 'ال' على النكرة مماثلا له مع أسماء العلم المركبة من 'ال'، ومع الموصول 'الذي'. لكن الأمر ليس كذلك. فالموصول مبهم وغير دال على خلاف الاسم 'رجل'، فمع هذا تصبح الدلالة تامة ويصبح الاسم محيلا إلى موجود واقعي موسوم ب [+غ]. أما مع الموصول

[1] من الحجج أن سمة الشخص الثالث غير موسوم، البنية التالية: أنا الذي جئْتُ/* جاءَ. ففي هذه البنية يتطابق فعل المجيء مع ضمير المتكلم بدل ضمير الشخص الثالث 'الذي'. فلكون ضمير الحضور أقوى إحالة، يعمل على تحييد سمة الشخص الثالث. يجوز تطابق الفعل مع الموصول ليفيد التخصيص لكنه نادر، كما في قول المتنبي: أنا الَّذي نَظَرَ الأَعمى إِلى أَدَبي ..... وَأَسمَعَت كَلِماتي مَن بِهِ صَمَمُ.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فيصبح: [ال+ ذا] محيلا بالإشارة إلى [+غ] دون الإحالة إلى موجود واقعي، لأن الموصول يعود على اسم سابق له. لذلك ف 'ذا' يوسم مع 'ال' بالغياب فقط، مثلما يوسم بالحضور مع هاء التنبيه. وهذا يقدم حجة على أن 'ذا' ذو طبيعة إشارية، لأنه لا يقبل التنكير، فلو كان اسما ودخلت عليه 'ال' فيجب أن تتحقق إحالته في الوجود الخارجي كما تتحقق مع الاسم 'الرجـــل'. وهذا ما ينقصُ المبهمات وليس الموصول فقط.

أما مع الأعلام، فلا تحمل الصرفية 'ال' سمة التعريف النحوية، ولا السمة الدلالية [+غ] شخص ثالث، لأننا نخاطب العلم المعرف ب 'ال' فيكون موسوما ب[+ح] كما في (4ب)، أما نحويا، فتعريفه يكون في ذاته. فـــ'ال' في هذا النمط من الأسماء، تكون سماتها كامنة تُنشَّط فقط حين تتقاطع مع النداء كما بينا أعلاه. وهذا السلوك المختلف لصرفية 'ال' حسب أنماط الاسم، يؤشر على أن صرفية 'ال' صُرْفة جامِعة (portmanteau morphs) تحمل مجموعة من السمات المنصهرة، منها سمة الدلالة على الغياب، وسمتي التعريف والإشارة. تتضمن سمة التعريف ضمنيا سمة الإشارة، والعكس ليس كذلك، مما يُمكّن سمة من العمل دون أخرى، كما نوضح في الجدول (4):

الجدول (4): سمة الألف واللام ونمط الاسم

نمط الاسم	مثاله	سمة 'ال' النشطة	دلالتها
العام	الولَدُ	التعريف	الغياب
الموصول	الذي	الإشارة	الغياب
عَلَمُ 'ال'	اليَزيدُ	Ø	Ø

مثّلنا للموصول بأن 'ال' فيه إشارة للغائب فقط، لأنه لو كان 'ال' في الموصول للتعريف لوَجب تنكيره مثل الأسماء العامة، ف 'ذا' لكونه مبهما وذا طبيعة اسمية، كان محايدا إلى أن اكتسب دلالة إشارية، إما: الحضور أو الغياب، وتقتصـــر هاتـــان السمتان على الإشارة دون التعريف، لأن التعريف سمة داخلية لـــ "ذَ" لدلالته على كيان. وهذا الغموض الذي يطرحه 'ذا' في صورة اسم الإشارة والموصول على حد سواء، يتوافق تماما مع طبيعتهما المبهمة، أي كلاهما إشاري ولا يُعرِّف. حيث تتضح إحالة كل منهما بالسياق التركيبي.

أما بخصوص عَلَمُ 'ال'، فرغم أن 'ال' تحمل السمة الدلالية [+غ]، والنحوية [+ تع]، فإن تعريف العلمية يكـــون أقـــوى ويعطّل سمة الشخص الثالث 'ال' باعتباره سمة غير موسومة، كما أن حضور الشخص المخاطب يُقصي سمـــة الغيـــاب لأنـــه الأقوى، مما يجعل 'ال' في الأعلام غير نشط تركيبيا ودلاليا. فالتعريف والإحالة يرتبطان بالاسم ذاته بمعزل عن "ال".

يبيّن هذا التحليل أن ضمائر الشخص الثالث، منها: 'ال'، واسم الإشارة والموصول، والضمير 'هو'. كلها مركبات إشارية غير موسومة يُشار بها إلى كل الموجودات. بالمقابل؛ لا ترتبط الضمائر الموسومة، الشخص الأول والثاني إلا بسمة [+عاقل]. فالعاقل نخاطبه بـــ 'أنت'، أما غيره، فاقتضت طبيعته أن نشير إليه فقط. وهذا يبرز أن السمة الإشارية تبدو أنسب للتعبير عن [–عاقل]، مما يفسّر جزئيا حيادية 'ال' مع أسماء العلم.

وللتوضيح أكثر، يمكن أن نعكس هذا التحليل، وبدل أن نتساءل لماذا لا يقبل علمُ 'ال' النداء، نقول: لماذا يقبل به المعرف المجرد من 'ال'؟

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لقد ذهب الجمهور والمحدثون على حد سواء إلى اعتبار أن النداء مع النكرة المقصودة يمنح النكرة دلالة التعريف، وهذا يعني أن النداء قرينة 'تعريف' مع النكرة المقصودة، لكن الأمر غير واضح، لأن العلم العاري من الأداة 'ال' يقبل به دون مشكل، ولو كان النداء يحمل سمة التعريف النحوية فإنه لا يجوز دخوله على الأعلام، لأن الاسم حينها سيقبل بتعريفين وهذا غير ممكن، مما يعني أن قرينة النداء أداة لغوية نكرة بدليل أنها تدخل على المعرفة دون أن تحدث أي تغيير على مستوى التعريف مثل (8):

8. يا محمدَ.

فالنكرة تقبل بالنكرة وبالمعرفة، مثل (9):

9 أ. يا أستاذَ.

ب. الأستاذُ.

والمعرفة تقبل بأداة النداء 'يا' كما في (8)، دون أداة التعريف "ال" كما في (10):

10. *المحمد.

إذن ما هي السمة التي تجعل 'ياء' النداء رغم أنها نكرة، ترتقي بالنكرة المقصودة إلى طبقة المعارف؟

إنها السمة الدلالية [+ح]، فهي السمة التي تسِم النكرة المقصودة بالتعريف فتنتقيها فضلة لها، ويتحقق ذلك بحضور المنادَى عليه في زمن ومكان محددين بالنسبة للمتكلم. وهنا يصبح النداء أقرب إلى ضمائر المخاطب والمتكلم واسم الإشارة لاشتراكهما في سمة [+ح]. وما يميز اسم الإشارة عن الباقي هو كون المشار إليه قد لا يكون عاقلا [- ع]، أي لا يكون طرفا مشاركا في الخطاب. أما في النداء فيكون طرفا فيه مثل ضمائر الحضور، حيث تقتضي المشاركة سمة [+ع]، كما تبين (11) حيث المشار إليه يكون موضوعا للخطاب وليس طرفا فيه:

11 أ. يا رجل، أنا رجلٌ وأنت رجلٌ. [+ح].

ب) هذا رجلٌ. [+ح].

إن ياء النداء نكرة، وبالتالي؛ هي ليست أداة تعريف في النكرة المقصودة، وذلك لغياب سمة واضحة للشخص – للتعريف– عليها، مما يعني أن دلالتها على الحضور هي التي ترتقي بالاسم إلى التعريف. فالنداء موسوم بـــ [+ح] ينتقي النكرة وكذلك اسم علم. ولا يمتلك النداء دلالة إشارية مثل سائر الضمائر، فهو من الناحية الذرائعية أداة لفتح باب التواصل، ما دام لا يُنادى إلا العاقل [+إنسان]. وبهذا المعنى؛ ليست سمة التعريف هي التي تعيق توظيف النداء مع المعرف ب 'ال'، لسببين:

(أ): لأن المعرف ب 'ال' يتوجب أن يكون موسوما بـــ [–ح]، بدليل لَحْن (1) رغم أن أداة النداء غير متحققة، مقابل سلامة (2). بالمقابل تتطلب أداة النداء أن تكون فضلتها موسومة ب [+ح].

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

(ب): لو كان الأمر يتعلق بالتعريف كسمة نحوية وليس بالغياب كسمة دلالية، لَكان نداء اسم العلم المجرد من 'ال' لاحنا، وهذا ما تفنِّده معطيات اللغة كما هو معلوم[1]. وبناء عليه نصوغ الخاصيات التالية (12):

12. أ. سمة الحضور هي التي تخلق التوافق بين الأسماء وأداة النداء.

ب. النداء يتوافق مع التعريف وليس مع النكرة المقصودة فقط.

ج. النداء مضاد للغياب وليس للتعريف، و 'ال' مضاد للحضور.

د. 'ال' عنصر إشاري دالّ على الغياب.

هـــ . العلاقة بين النداء وصرفية 'ال' علاقة لا تناظرية (asymmetry).

وبالتالي: فتعارض النداء مع 'ال' هو نتيجة سمتين دلاليتين تستبعد إحداهما الأخرى انسجاما مع مبدأ عدم التناقض[2] كما هو مبين في الجدول (3). ونستثني اسما واحدا، هو اسم الجلالة 'الله'. كما في (13):

13. يا الله.

واستنادا إلى سيبويه وابن عقيل، لا يوجد اسم نداء يحمل أداة تعريف، باستثناء الاسم 'الله' (البَطايْنة Al- 2020:17 Batainehٍ) وذلك لأن 'ال' جزء من الكلمة ولا يقبل بانفصاله عن الاسم. ومن وجهة نظرنا: حتى هذا الاستثناء غير موجود، فـــاسم 'الله'؛ هو اسم علم معرف بذاته، لأنه لا يقبل التنكير، وبذلك يتقاطع مع أسماء العلم العارية من 'ال' بدخول النداء عليه، كما بينا أعلاه[3].

هكذا يتبين أن صرفية 'ال' هي إشارة للشخص الثالث باعتباره ضميرا غير موسوم، وهذا يتقاطع مع ما أورده (تورابي 2015:269) نقلا عن 'لايتز': "أن الاسم المعرّف مثل 'الرجل'، يسلك مثل الضمير الثالث 'هو' أو الشخص غير الموسوم"، وحجتنا في ذلك أيضا؛ أن الأسماء المعرفة ب 'ال'، إذا كانت مسبوقة بضمير الشخص الأول أو الثاني، فإن قيمتها الدلالية تحدّدها تلك السوابق، كما يبين الجدول (5):

---

[1] تناولت العديد من الأبحاث في العربية وغيرها موضوع النداء من منظور تركيبي ودلالي منها: الفهري (2012)، مارشال (1963) Marshall، البطاينة (2020)، هيل (2007) Hill، وهيل وستافرو (2014) Hill & Stavrou، والمتوكل (1989)، ولم تقدم هذه الدراسات تفسيرا لعدم توافق أداة النداء مع 'ال'.

[2] يفيد مبدأ عدم التناقض (principe de non-contradiction) أن الشيء الواحد لا يمكن أن يتضمن خاصيتين متضادتين في آن واحد. كقولنا: (ا) حاضر وغائب في نفس الوقت. وتعميما للمبدأ المذكور، لا يمكن أن تدل *'يا الرجل' على الحضور الذي يكون مع النداء بوجود دلالة الغياب المرتبطة بـــ'ال'. فإما سمة [حاضر] أو [غائب]. لوجود تنافي دلالي بين السمتين. فإذا كان الفكر لا يقبل بالتناقض، فتركيب اللغة يجسّد ذلك، ولا يمكن الجمع بين الحضور والغياب في نفس الوقت، لأن اللغة تعكس ما يقبله التصور، فقط.

[3] بالإضافة إلى ما سبق، نفسر اجتماع النداء [+ح] مقابل 'ال' [+غ] في (13) بأن: 'ال' ليست أداةً، لأنها جزء من بنية الاسم 'الله'، وبالتالي لا يحمل أي صرفية مضادة للغياب. بالمقابل، لا تقبل باقي أسماء الله الأخرى دخول النداء. فلا نقول *'يا الرحمان. /*'يا الرحيم، بل يا رحمان يا رحيم... باستثناء 'يا مالك الملك' لخلو المضاف من 'ال'. مما يعني أن اسم 'الله' واحد، هو 'الله'، والباقي صفات لقبولها التنكير. وبذلك يكون الاسم 'الله' يحمل خصائص اسم العَلَم العارية من 'ال'. أما كونه موسوما بـــ[+ح]، ذلك على الأقل في اعتقاد المؤمن، ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾. (الحديد الآية 4). لكنه ليس طرفا في الخطاب.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الجدول (5): توضيح لِأثر سمة الحضور على تأويل سمة الغياب "ال"

الضمير الإشاري	اسم نكرة	اسم معرفة	الشخص	الدلالة
الْ	رجلٌ	الرجلُ = (هو)	الثالث	الغياب
أنا	رجلٌ	أنا الرجلُ	الأول	الحضور
أنت	رجلٌ	أنت الرجل	الثاني	الحضور

وتجدر الإشارة، إلى أن الموصولات العامة، مثل: 'ما' و 'من' و 'أي'.. لها أيضا دلالة إشارية في العربية، (برجشتراسر 1994: 86)، فكلها موسومة بـــ: (+غ، + مبهم، ولا شخصي)[1]. مع فارق أساسي هو أن "ما" و "من" لا تحملان سمتي الجنس والعدد مقارنة بـــ "أيّ". لكن تبقى جميعها أكثر إبهاما من الموصول "الذي"، وهذا الإبهام يمنح هذه المركبات تنوعا مقوليّا، وهو ما يفسّر احتمال ظهورها استفهاما، وشرطا، وأحيانا نفيا وتعجبا، كما نجد مثلا مع "أيّ" و "ما". وبخصوص هذا التباين التركيبي لهذه المركبات، وجبت الإشارة إلى ملاحظة غاية في الأهمية، نعبر عنها كما يلي: هناك تناسبٌ طرديّ بين قوة الإبهام، وتعدد السياقات التركيبية والمعاني النحوية.

5. حجة الطبيعة الإشارية لـــ 'الألف واللام' من لغات أخرى

الملاحظ أن ما يسمى بأدوات التعريف في اللغات، تقوم بنفس السلوك الوظيفي لصرفية 'ال' في اللغة العربية، ففي باقي اللغات تسلك عنصرا إشاريا يكون المشار إليه دائما غير مشارك في الخطاب. تبرز الفرنسية والإنجليزية نفس التحليل أعلاه، فمخاطبة الشخص دون أداة التعريف شرط لسلامة البنية، مثلا: نخاطب أستاذا حاضرا بـــ (14) وليس ب(15)، أما إذا كان موضوعا للخطاب (وليس طرفا فيه)، فنتحدث عنه ب (15) بدل (14).

Professeur ! (14)

Teacher !

*Le professeur. (15)

*The Teacher.

الحجة المؤيدة لسلوك أداة التعريف كضمير تأتي بوضوح من اللغة الفرنسية، حيث تقوم أدوات التعريف (le وla وles) بوظيفة الضمير المفعول المباشر حاملة معها سمتي العدد والجنس، وتقوم مقام الاسم التام كما في (16):

16 أرى الأستاذَ. أ. – Je vois le professeur.

ب . أراهُ –Je le vois

ج. هل/ أتعرفُ هذه الفتاة؟ – Connais-tu cette fille?

د. نعم، أعرفُها. – Oui, je la connais.

[1] لا شخصي (Impersonal)؛ أي أنه غير موسوم بسمة الشخص[– ش]، ، فـــ"مَن" مثلا: تُستعمل للشخص الأول والثاني والثالث مثل: هنّ مَن جئنَ. هي مَن جاءت. نحن مَن جئنا. حيث تتحدّد دلالة الشخص بالسياق التركيبي.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

– Elle achète les livres. و. هي تشتري الكتبَ.

– Elle les achète. ي. هي تشتريها.

هكذا يتبين أن أداة التعريف في اللغات، هي نتيجة الحاجة للإشارة إلى الغائب. والتحليل أعلاه ينطبق على 'ال' في العربية، و (le وla وles) في الفرنسية، و(The) في الإنجليزية، وكذلك أدوات التعريف في الإسبانية والإيطالية... فكلها تحمل قيمة إشارية للعنصر غير المشارك في الخطاب. وتختلف العربية والإنجليزية عن اللغات الأخرى المشار إليها في كون أداة التعريف تظهر في صورة ثابتة، مقابل تحقيق صرفيتي الجنس والعدد في اللغات الأخرى. ويأتي دخول 'ال' على 'ذَا' الإشارية في اللغة العربية، لتحقيق نفس الدلالة بالاسم الموصول 'الذي'، وهي سمة الشخص الثالث الدالة على الغياب. وتجدر الإشارة؛ إلى أن سمة الحضور الدلالية؛ لها دور حاسم في قوة التعريف، لكن لم يُنتبه إليها في الدرس النحوي واللغوي، وكذلك ظلّت مُغيّبة في الدرس اللساني الحديث.

6. المعارف بين التعريف اللازم والتعريف بالقرينة

المعارف في اللغات نوعان: معارف يلازمها التعريف باعتباره سمة ملازمة، وأخرى تكتسبه بأداة، وتفقده بزوالها. وتصنف المعارف تبعا للتخصيص المُستفاد منها، وعلى هذا الأساس ميّز النحاة بين أسماء عامة وأسماء خاصة تبعًا لوضعها الإحالي، والأخص منها يكون أكثر قوة في التعريف. لا اختلاف بين النحاة حول عدد المعارف، لكن لا اتفاق حول رتبتها. فقد ذهب الكوفيون حسب الأنباري إلى أن "الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم". (الأنباري، ت577 ه. ص702. ج2). وحجتهم أن المبهم يعرف بشيئين: بالعين وبالقلب. أما الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده. وما يعرف بشيئين في نظرهم ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد. واعتبر البصريون أن الاسم العلم أعرف، وخالفهم سيبويه (ت180 هـ) بقوله أن "أعرف المعارف الاسم المضمر لأنه لا يضمر إلا وقد عُرف، ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف، ثم الاسم العلم لأنه الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أمّته، أي أنه دال على ذات مخصوصة. ثم الاسم المبهم لأنه يعرف بالعين والقلب، ثم ما عرف بالألف واللام لأنه يعرف بالقلب فقط. ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف"[1].(الأنباري، م. س. ص708). وبناء على وصف سيبويه والذي رجّحه أغلب النحاة، ويتبناه المحدثون، فإن رتبة المعارف تأخذ السُّلّمية (17):

17. المضمر <العلم < المبهمات <المعرف بالألف واللام <المنادى< المضاف إلى المعرفة.

لن نعرض لاختلاف النحاة حول مراتب المعارف لكثرتها. (انظر الأستراباذي 688 هـ/ 1996: 313. ج.2)، لكن يبقى تصنيفهم نابعا من تصورهم للطبيعة المقولية لبعض هذه المركبات، حيث يصنفون المبهمات أسماء، ولا يفصلون بين التعريف كسمة نحوية يُحيل فيه المركب الاسمي عن طريق الربط داخل التركيب، لا خارجه، وبين الإحالة كسمة دلالية– خارجية تربط اللغة بالواقع، أي بين الدال ومرجعه.

6. 1. المعارف ونمط الإحالة

إن رتبة المعارف التي وضعها النحاة، لم تأخذ بعين الاعتبار الفرق الواضح بين إحالة المركبات الاسمية خارج التركيب وبين إحالتها داخل التركيب، أي بين إحالة وحدات اللغة داخل نسقها الخاص، وبين ما تحيل إليه في علاقتها بالوجود الخارجي. ففحص التركيب الداخلي للمعارف؛ يُبيّن الدور الحاسم لبعض السمات في التمييز بين المعارف المُحيلة خارج اللغة،

1 – ن. م. ص 708.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وبين أخرى تظل إحالتها في حدود التركيب اللغوي، لكن الأرضية المعرفية للنحاة، لم تسمح بإدراك مجموعة من الفروق الدلالية، مما ترتب عنه مفهوم واحد للتعريف لا يفصل بين نمطيْ الإحالة، فكان تحليلهم بعيدا عن الخصائص الموضوعية للمعارف ولتصنيفها المَقولِي. وفيما يلي نستحضر المعطيات موضوعَ التحليل في الجدول (6):

الجدول (6): أنماط المعارف وتوزيعها بين المعرّف بذاته والمعرّف بالقرينة

النمط	مكوناته	مثاله	معرّف بذاته	بالقرينة
العلم	الأعلام	زيد، مراكش.	+	–
ضمائر الحضور	ضمائر الحضور، ش1 و2.	أنا، أنت، نحن	+	–
ضمائر الغياب	ضمير الغائب، ش3.	هو، بعدَيه وجنسيْه	+	–
المبهمات	ضمائر الاشارة والموصول.	هذا وذاك/ الذي، التي	+	–
تركيب الإضافة	المضاف إلى معرفة	مختبر اللسانيات	–	+
المعرف بـ "ال"	النكرة المعرفة ب 'ال'	الرجل، الكلية	–	+
المُنادى	النكرة المقترنة ب 'يا'	يا رجل	–	+

نميز في معطيات الجدول بين طبقتين من المعارف:

الطبقة (1): تمتلك التعريف كسمة نحوية ملازمة لها، أيْ مُعرّفة بذاتها. **أما الطبقة (2):** فتمتلك التعريف بأداة. وتتميز عناصر الطبقتين (1،2) بالاختلاف على مستويين:

الطبقة (1): وهي طبقة غير متجانسة، النمط الأول منها يمتلك إحالة خارجية: وتشمل الأعلام وضمائر الحضور:

الأعلام: تحيل إلى العالم الخارجي بذاتها دون قرينة لغوية، حيث يحمل الاسم الذهن إلى مرجع مخصوص.

ضمائر الحضور: لها وضع خاص حيث يرتبط توظيفها بالحضور بوصفه سمة دلالية ملازمة، وهو قرينتها في الإحالة فتأخذ موقعها بعد الأعلام. وهي مخصوصة بسمة [+ع]. وتحيل إلى ذات الإنسان مباشرة دون الارتباط بأي كيان لغوي. فلفظ "أنا" و "أنت" يحيلان مباشرة إلى المتكلم والمخاطب، ولهذا فهي ضمائر حرة (free pronoun). لا تقبل بالربط إذا احتكمنا إلى نظرية الربط، (تشومسكي 1981).

النمط الثاني من الطبقة (1) لا يمتلك إحالة خارجية؛ وتشمل الشخص الثالث، وتندرج ضمنها العناصر التالية: "هو، هذا، الذي" تذكيرا وتأنيثا، وإفرادا وتثنية وجمعا. وهي موسومة ب[+/–ع]. لا يأخذ هذا النمط دلالته إلا ضمن سياق محدد ومن تم يأخذ إحالته، فضمير الإشارة؛ يأخذ إحالته من المُشار إليه، ويأخذ الضمير "هو" إحالته من مذكور سابق حيث لا يكون الإضمار إلا بعد الذِّكْر، وكذلك الضمير الموصول حيث يأخذ إحالته من الاسم السابق. إن هذا النمط من المعارف لا يُحقق إحالة خارجية مباشرة، لأنه لا يوجد موجود في العالم الخارجي (أو التصوري المجرد) شيء اسمه "هو، أو هذا أو الذي"، فإحالة هذا النمط محدودة في التركيب اللغوي، ومن خصائصها؛ أنها لا تثير صورا في الذهن كما ورد عند (ديكون Deacon.1997)، لعدم إحالتها إلى كيانات فيزيائية. أو إلى كيانات مجردة مُحملة بقيم رمزية مثل اسم 'العدالة'. بمعنى أنها

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لا تخلق تمثيلا ذهنيا بمفردها، يكفي في هذا السياق أن نقارن لفظ "الذي" مقابل الضمير "أنا" أو الاسم 'زيد'. فالموصول يبقى دالاّ بدون مدلول، على خلاف قول "أنا" أو الاسم زيد. وبالتالي؛ فضمائر الشخص الثالث، لا يمكن لها أن تأخذ مراتب متقدمة في التعريف ما دامت دلالتها ضعيفة مقارنة مع الباقي.

الطبقة (2):

لا توجد الضمائر ضمن هذه الطبقة، وتكتسب سمة التعريف بقرينة تنقلُ الاسم من نكرة إلى مخصوص، فهي تحيل مباشرة إلى الوجود الخارجي، أي خارج اللغة. لذلك فهي حرة دوما وفق مبادئ نظرية الربط. (تشومسكي 1981). وبناء على هذا التصنيف، يستحيل أن يتصدّر المضمر سُلّمية المعارف كما هو متداول في النحو والدرس اللغوي، كما يستحيل أن يسبق المبهم الدال على الغياب مقابِله الدال على الحضور، أو أن يتقدم المعرف بـــ"ال" لدلالته على الغائب على النكرة المقصودة الموسومة بالحضور. مما يتطلب صياغة جديدة لرتبة المعارف.

7. المعارف في اللغة: نحو سُلميّة جديدة

بناء على التنميط المشار إليه، يكون اسم العلم أقوى المعارف، لأنه محيل بذاته على مخصوص. ويتقاطع هذا التحديد مع قول النحاة بعدم جواز الوصف باسم العلم. (ابن يعيش. م. س. ص 57)، لأن شرط الصفة أن تكون أعم من الموصوف، لكن رغم ذلك؛ يصنّف العَلَم بعد الضمير. وبغض النظر عن ذلك، فالعلم أخص من الضمير ويكون ارتباطه مباشرا بالواقع. لأن اسم العلم؛ "معناه مستقل عن باقي العناصر المكونة للعبارة، أما الوصف فيكتسب معناه من خلال علاقته بالمكونات الأخرى. (الباهي 2015: 8).

وإذا كانت الطبقة الأولى تنقسم إلى نمطين، فإن نمط الأعلام وضمائر الحضور، سمتها أقوى، لأنها تمتلك إحالة خارجية مقارنة مع ضمائر الشخص الثالث. مما يعني أن المُحيلة منها تأتي أعلى السّلمية وفق الخاصية التالية (18):

18. الإحالة > التعريف.

تعني الخاصية (18)، أن كل مُحيل معرّف، وليس كل معرّف محيل، فالمبهمات مثلا؛ موسومة بـ [+تع] لكنها [- إحالة]. وهي خاصية تستثني الأعلام وضمائر الحضور دون غيرهما. وبناء عليه، نستخلص من الخاصية (18) التمثيل (19) الذي سنفرّعه لاحقا إلى مستويين آخرين:

19. الأعلام> الضمائر> المبهمات.

ونوضح السلمية (19) عن طريق تخصيص المعطيات (20).

20 أ. أنا محمد/ * محمد أنا.

ب. هذا أنا/ * أنا هذا.

ت. هذا أنت؟/* أنت هذا؟.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

نلاحظ أن اسم العلم في البنية (20أ) يُخصِّص الضمير المتكلم لأنه أخص منه[1]، ولا يستقيم تخصيص العلم بالضمير. وهذا معناه أن العلم أقوى في التعريف من الضمير كما أشرنا. خلافا لما أقرّه الجمهور كما تبين السلمية (17) أعلاه. كما أن ضمائر الحضور تخصّص ضمير الإشارة ولا يستقيم العكس.

وإذا كان اسم الاشارة وضمائر الغائب تشترك في الشخص الثالث، فإن اسم الاشارة أقوى في دلالة التعريف لأنه موسوم بـ [+ح]. وبما أن ضمائر الحضور أخص من ضمير الإشارة، وموسومة بـ[+ع]، وأن اسم العلم أخص منهما، فالعلم هو الأخصّ. ولكون الضمائر طبقة غير متجانسة فإنها تتفرع بدورها إلى سلمية خاصة كما في (21):

21. ضمير المتكلم <المخاطب< الغائب.

فضمير المتكلم يعتبر أكثر موسومية، ويليه ضمير المخاطب، أما الغائب فيكون أدنى لأنه غير موسوم (توراني2015: 92. كاسبّر kasper 2008:136). وبالتالي لا يمكن للشخص الثالث- الغائب أن تكون إحالته في مستوى ضمائر الحضور، ولا يمكن أيضا لضمير الإشارة بوصفه شخصا ثالثا أن يكون كذلك. لأن المشار إليه لا يكون طرفا في الخطاب، وبالتالي فإن الشخص الثالث الغائب، سيأتي بعد الإشارة التي بدورها تأتي مسبوقة بضمائر الحضور، كما هو مبين في الصيغة (22):

22. ضمير المتكلم < المخاطب < اسم الإشارة < ضمير الشخص الثالث.

ويتقاطع الضمير الغائب مع الموصول في دلالتهما على الغياب، ويمكن أن نميز بينهما على مستوى قوة التعريف استنادا إلى الأمثلة (23)، حيث تتطابق تاء المتكلم والمخاطب مع ضميريْهما، بدل التطابق مع الموصول أو الضمير 'هو':

23. أنا هو الذي ذهبتُ./* ذهبَ.

*أنا الذي هو ذهبتُ.

لا يقبل الضمير "هو" بأسبقية الموصول عليه، لأنه أكثر إبهاما منه، وبالتالي لا يمكن أن يتحكم فيه مكونيا، ونخلص من المقارنة بينهما إلى الصيغة (24):

24. ضمير الشخص الثالث <الموصول

ولكون المبهمات نمطين، أحدهما يدل الحضور والثاني على الغياب، فإن رتبتهما تحددها الصيغة (25) المستخلصة من (22) و(24):

25. ضمائر الإشارة < الضمائر الموصولة.

تعدّ سمة الحضور من السمات الجوهرية التي أهملها النحو العربي في تحديد قوة التعريف كما أشرنا. وبما أن دلالة الحضور أقوى من دلالة الغياب قياسا على سلوك الضمائر الأخرى، فهذا معناه أن الموصول هو الأكثر إبهاما. كما تفيد بذلك البنية (26)، حيث يتقدم ضمير الإشارة مُطلقا عن الموصول في الرتبة ويتحكم فيه مكونيا، كما يتبين من صحة لحْن (26ب):

26 أ. هذا [+ حضور] الذي[- حضور] سيدرسك اللسانيات.

ب. *الذي هذا سيدرسك اللسانيات./ *هذا سيدرسك اللسانيات الذي.

[1] تفيد روائز التخصيص في ضبط السلمية التي سنقدمها بشكل دقيق، وبالمقابل، تكشف عن عدم دقة تصنيف النحاة المعمول به. فقد قمنا بتقليب جميع الاحتمالات التركيبية الممكنة بين جميع الأسماء والضمائر، لكن نستغني عن إدراج جميع الأمثلة هنا.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وبناء على ما سبق، نقدم سُلمية المعارف التي يُلازمها التعريف في (27) كما يلي:

27. الأعلام < ضمير المتكلم <المخاطب < ضمائر الاشارة- القريب ثم البعيد< ضمير الغائب < الموصول.

7. 1. المعارف بقرينة

يتضح من المقارنة بين طبقة المعارف بأداة، وبين الطبقة التي يلازمها التعريف، أن دلالة التعريف في هذه الأخيرة أقوى، لأن الأولى تكون في الأصل نكرات قبل ارتباطها بقرينة التعريف التي تسِمها به. لكنها من حيث الدلالة؛ تكون أكثر وضوحا من المبهمات مثلا، رغم كونها نكرة. وهذا ما يمكنها من الإحالة إلى الوجود الخارجي بمجرد امتلاكها لِأداة التعريف. فالأداة التي ترتبط بها تلك المعارف لا تمنحها التعريف النحوي فحسب؛ بل تمنحها دلالة خاصة تجعلها مُحيلة الى العالم الخارجي، فتصبح مثل الأعلام. لكنها تبقى أسفل منها في السلمية لأن تعريفها ليس سمة ملازمة، وبهذا نقدم السلمية المناسبة لما سبق في(28) أخذا بعين الاعتبار سمة الحضور الدلالية:

28. العلم< ضميريْ الحضور< النداء< ضمائر الإشارة < المعرف ب 'ال' < المعرف بالإضافة < ضمير الغائب < الضمائر الموصولة.

تلعب سمة الحضور الدلالية دورا هاما في هذه السلمية، لا حظ أن ضمائر الحضور تتقدم على ضمائر الغياب، وأن النداء يتقدم ضمن طبقته على المعارف بقرينة، وأن المبهمات يتقدم فيها الإشارة لدلالته على الحصور مقارنة بالموصول.

إن سمة 'ياء النداء' المرتبطة بالحضور، تشبه من حيث القوة الدلالية شهادة الشاهد، أما 'ال' فتشبه سماع رواية الشاهد. وإذا كانت 'ال' أداة مطلقة تنتقي جميع النكرات دون قيد أو شرط. فإن النداء يتطلب حضور المنادى، ويشترط في مرجعه سمة [+عاقل]. مما يجعل سمة الشخص الثاني، أي المخاطَب، هي التي تحضر في النداء. (هيل 2017: 343 Hill).

ويتميز التعريف بالنداء وبـ 'ال' بكونهما صرفيتين سابقين عن الاسم الذي ينتقيانه، مما يمنحهما قوة التحكم المكوني مقارنة بالإضافة التي يأخذ فيها المضاف إليه موقعا تركيبيا بَعْديا. وتأخذ الإضافة آخر سُلمية المعارف المعرفة بأداة، لأن بنية الإضافة يمكن أن تَفقد سمة التعريف بدخول حرف الجر على المضاف إليه كما تبين (29):

29. مختبر اللسانيات.

ب. مختبرٌ لِلّسانيات.

بالمقابل، لا يفقد المعرّف ب 'ال' تعريفه في وضعية مماثلة لبنية الإضافة، كما في (30):

30. التقيتُ بالرجلِ.

وزيادة على ذلك؛ يأتي المضاف نكرة مما يجعله في رتبة أدنى ضمن طبقة الأسماء المعرفة بالأداة كما في (31):

31 أ. هذا أخي وهذا (أيضا) أخي. (الفهري 1998:38).

ب. دارُ رجلٍ واسعة. (توراني: 2015: 271).

و بقي أن نشير إلى أن الإضافة و 'ال' يشتركان في الدلالة على الإطلاق، حيث لا يشترطان حضور المعرف بهما أو تقييده بخاصية محددة، خلافا للنداء الذي يظل مرتبطا بالعاقل، وبزمان ومكان محددين.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وبناء على كل ما سبق، وأخذا بعين الاعتبار تصنيف المعارف حسب قوة التعريف دون تخصيصها بالإحالة، فإنها تأخـــذ السلمية (32) التالية:

32. المعارف بذاتها > المعارف بقرينة.

أما لو أخذنا تصنيف المعارف تبعا للإحالة الخارجية وما يرتبط بها من سمات دلالية ونحوية، فإن (32) تـــنعكس لتأخـــذ القيمة (33):

33. العلم > المعارف بقرينة > المعارف بذاتها.

وفي ما يلي؛ نصوغ سُلمية كُلية للمعارف تبعا لقوتها الإحالية في (34)، حيث كل مُحيل هو معرّف، وليس كل معرّفٍ بذاته محيل إلى الوجود الخارجي.

34. السّلمية الكُلّية للمعارف:

الأعلام > ضمير المتكلم >المخاطب >النكرة المقصودة >ضمير الإشارة للقريب > الإشارة للبعيد >المعرف بـــــ'ال' > الإضافة > ضمير الغائب > الضمائر الموصولة.

ونقدم هذه السّلمية في الشجرة (35)، حيث المركبات ذات اللون الواحد، لها سمة أو سمات نحوية أو دلالية مشتركة:

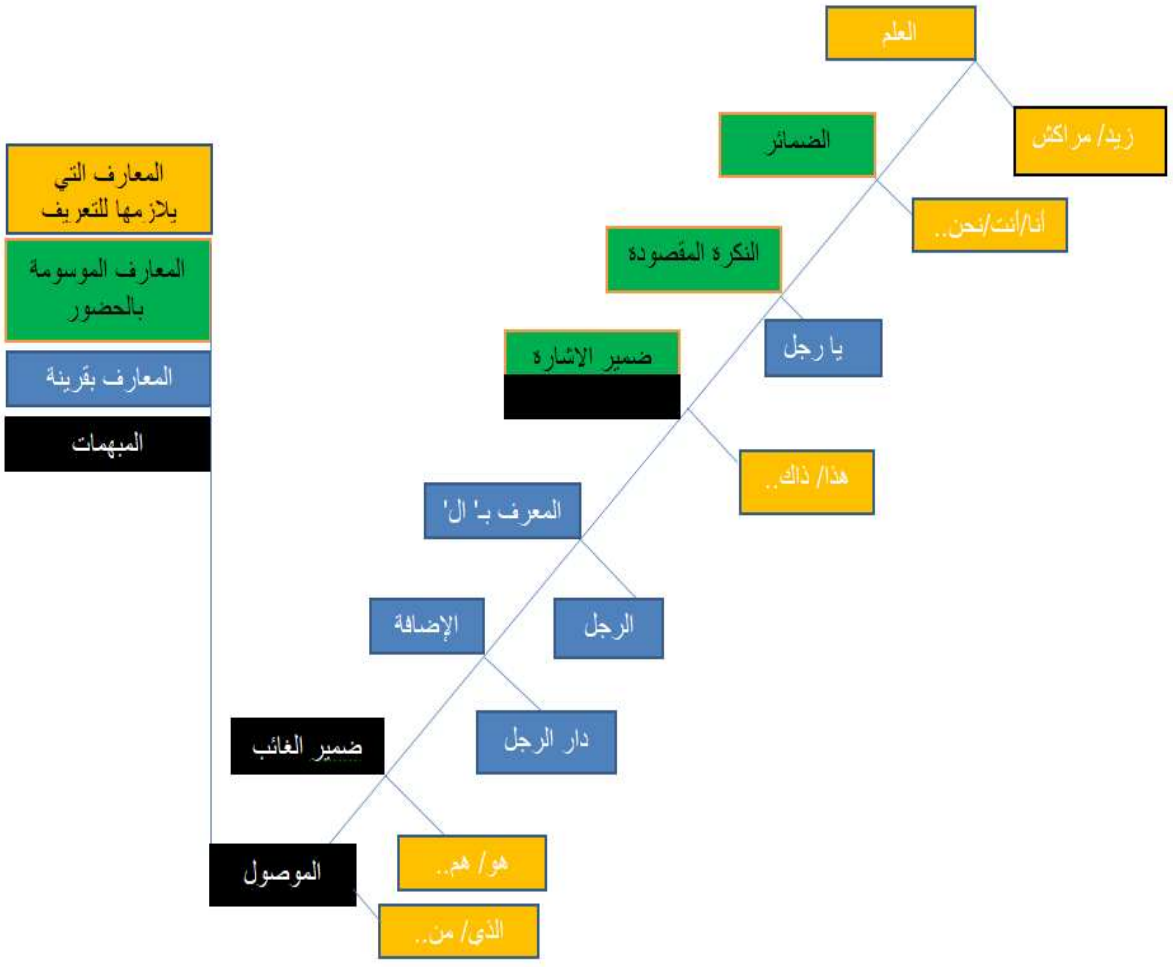

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تثير هذه السلمية السؤال التالي: إذا كانت سمة الحضور تمنح الأسبقية للعناصر الموسومة بها ضمن طبقتها، فبِمَ نفسر تقدم اسم العلم عليها رغم أنه متحرر من هذه السمة؟

نفسر ذلك بمفهوم الهوية، حيث يوضع اسم العلم لموجود مُعين؛ زيد، مراكش... فالأعلام تحمل دلالة مجردة، حدّها هو: (ا) هو (ا) وليس غيره. أي يكون هو–هو دون معنى في ذاته، ودون التقيد بالحضور أو الغياب، ومن خصائص تلك الدلالة أنها موسومة بالثبات، فلو قلتَ 'زيد'، فرغم وجود عدد من 'زيد'، فإن هذا الاسم يتحدد بهوية 'زيد'. وكل 'زيد' في الواقع الموضوعي هو نفسه، وليس غيره. فمفهوم الهوية يعطي انطباعا ثابتا في الذهن أن مدلوله مخصوص رغم أنه خالٍ من المعنى، وبهذه الخصوصية يمتلك إحالة قوية ومطلقة.

تتقاطع ضمائر الحضور في الدلالة على الوحدة و'الثبات'، فالضمير 'أنا' مثلا؛ يحمل هوية الذات المتلفظة بـ'أنا'، فتصبح حاملة لمعنى هُويّاتي، 'أنا' هو 'أنا' ولا يمكن أن أكون أنا هو 'أنت' أو آخر، وهذه الدلالة تتحدد بحضور المتكلم مقابل المخاطب 'أنت'. لذلك فضميريْ الحضور مُبهمان في ذاتهما، لكن تلفظ المتكلم بهما يمنحهما خاصية التّعيين، وهي خاصية تجعلهما يُحددان المُعين مباشرة دون وسيط لغوي، على خلاف الضمير الثالث الذي يتطلب إدراج سابق له في الخطاب، فسمة الحضور؛ تمنح إحالة قوية تكاد تتساوى مع الأعلام. وقولنا مبهمان ويكتسبان التعيين بمجرد تلفظ المتكلم بهما، لا يعني أن الضمير أصبح يمتلك معنى، بل وضعه مثل الأعلام؛ يتحقق التعيين دون معنى في الضمير ذاته. وذلك لصعوبة تحديد دلالة أنا. فـ"الأنا" هو الكيان الناطق المقابل لـ'أنت'. وتبقى الإحالة إليهما معا؛ ثابتة رغم كل التغيرات التي تلحق الشخص عبر الزمن.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خلاصة

تتوزع المركبات الاسمية تبعا لقوتها في التعريف إلى قسمين: معارف تتميز بقدرتها على الإحالة المرجعيـــة، ومعـــارف لا تمتلك هذه القدرة رغم لزوم التعريف لها. تمتلك الأولى تعريفا قويا يربطها مباشرة بالواقع، أما الثانية فتظل إحالتها في حدود اللغة بواسطة الربط باسم أو سِمة اسمية داخل التركيب. وضمن هذين النمطين؛ يتقدم العنصر الموسوم بالحضور عـــن غـــيره ضمن الطبقة التي ينتمي إليها، ويتأخر المعرّف بذاته الموسوم بالغياب عن المعرف بقرينة ضمن مجمـــوع السّـــلّمِية. وتعميمـــا للتحليل أعلاه، نعتبر أن السلمية التي قدمناها لا تستثني باقي اللغات، لأن الأسماء والضمائر؛ تمتلك نفس خصائص الإحالـــة، داخل التركيب وخارجه.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**
- الأستراباذي، رضى الدين (688 هـــ) شرح الرضي على الكافية. تصحيح يوسف حسن عمر. بنغازي ليبيا. الجزء الثاني، الطبعة الثانية. 1996.
- الأنباري، أبو البركات (ت577 هـــ). الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. تأليف محمد محي الدين عبد الحميد. دار الفكر. الجزء الثاني. دون تاريخ.
- الأندلسي ، محمد بن عبد الله مالك، متن الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت. لبنان، بدون تاريخ.
- ابن هشام، الأنصاري (ت 761) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. طبعة منقحة اعتنى بها محمد أبو فضل عاشور. دار إحياء التراث العربي. بيروت لبنان. الطبعة الاولى 2001.
- ابن جني، أبو الفتح (ت392 هـــ) كتاب شرح اللمع في النحو. تأليف علي بن الحسن الباقولي الأصبهاني. تحقيق محمد خليل مراد الحربي.2007. ط الاولى. دار الكتب العلمية. لبنان.
- ابن السراج النحوي البغدادي، أبي بكر محمد بن سهل (ت 316 هـــ). الأصول في النحو. تحقيق عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني. طبعة 1996.
- ابن منظور (ت 711هـــ) لسان العرب. الجزء الخامس، دار إحياء التراث العربي. الطبعة الثالثة. بيروت، لبنان.
- ابن يعيش، بن علي (ت 643 هـــ) شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية. دون تاريخ.
- برجشتراسر ، جوتهلف (1994) ، التطور النحوي للغة العربية. محاضرات القاها في الجامعة المصرية المستسرق الألماني، برجشتراسر. أخرجه رمضان عبد التواب. الناشر مكتبة الخانجي القاهرة. الطبعة الثانية 1994.
- بروكلمان، كارل (1977) فقه اللغات السامية. ترجمه عن الألمانية رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض.
- الباهي، حسان (2015) اللغة والمنطق، بحث في المفارقات. منشورات ضفاف، منشورات الاختلاف ودار الأمان، الرباط. الطبعة الثانية.
- تورابي، عبد الرزاق (2015) صرف- تركيب اللغة العربية. دار توبقال للنشر. الطبعة الأولى.
- -الراهب، سميرة (1998) دراسات لغوية مقارنة بين اللغة العربية واللغة الكنعانية الفينيقية، في ضوء اللغات السامية. بحث لنيل الدكتوراه. إشراف إلياس بيطار، جامعة دمشق.
- الرحالي، محمد (1999). بنية الإضافة وفحص الإعراب داخل المركب الحدي، المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة. منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب.
- الرحالي، محمد (2003) تركيب اللغة العربية: مقاربة نظرية جديدة. دار توبقال للنشر. الدار البيضاء.
- السامرائي، ابراهيم (1983) فقه اللغة المقارن. دار العلم للملايين، بيروت. الطبعة الثالثة.
- السيوطي، جلال الدين (ت 911هـــ). الأشباه والنظائر في النحو. تحقيق: عبد الإله نبهان - غازي مختار طليمات - إبراهيم محمد عبد الله - أحمد مختار الشريف. الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق. السنة 1407 - 1987. الجزء الأول.
- صلاح، عثمان (2002) مشكلات فلسفة العلم (4). المنطق متعدد القيم بين درجات الصدق وحدود المعرفة. منشأة المعارف. الإسكندرية.
- عبود، لحسن (2012). استراتيجيات التعلم: مقاربة إجرائية. مجلة علوم التربية، مطبعة النجاح. البيضاء. العدد 53.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- عبود، لحسن (2023). الموصول الخاص: من الإبهام إلى الإحالة. اللسانيات المقارنة، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب. سلسة رقم 5. دفاتر الدكتوراه. إعداد وتنسيق أحمد بريسول.
- الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. الجزء الأول، دار الكتب المصرية، 1955.
- الفراهيدي، الخليل ابن أحمد (ت 173 هـ) الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة. مؤسسة الرسالة. لبنان. الطبعة الاولى 1985.
- المكودي، بن صالح أبي زيد عبد الرحمان (ت807 هـ). شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، قدم ووضع هوامشه حسن حمد، الجزء الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1986.
- الملاخ، محمد (2009) الزمن في اللغة العربية، بنياته الدلالية والتركيبية. منشورات الاختلاف. دار الأمان. الرباط. الطبعة الأولى.
- Al-Bataineh. Hussein (2020).The syntax of Arabic vocatives .Brill's Journal of Afroasiatic Languages and Linguistics. 1–33. Memorial University of Newfoundland.
- Chomsky, N. (2000), Minimalist inquiries: The framework. In step by step: Essays on minimalist syntax "In Honour of Howard lasnik", MIT, Press
- -Chomsky .N :(1995) **The Minimalist Program**. The Mit press . Cambridge Massachesetts. London.
- -chomsky.N : (1981) **Lectures on Government And Binding**. Dordrecht. Foris.
- Fassi Fehri, A. (2012). Key Features and Parameters in Arabic Grammar. Amsterdam, Netherlands: John Benjamins Publishing Company.
- -Hill, V. (2017). **Vocatives in the Balkans**. Revista Letras, 96, 334–353. https://doi.org/10.5380/rel.v96i0.50145.
- -Terrence W. Deacon.1997.**The Symbolic Species. the co-evolution of language and the brain**. Printed in the United States of America.
- vorgelegt von. Simon Kasper.(2008) **A comparison of 'thematic role' theories**. University Marburg.
- -w.v.Quine. **Mathemtical logic**. Harverd Univercity press. Cambridge. (Revised Edition) Ed 4. 1981.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/